جـــامعة الأزهـــــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

تعقبات الباقولي في كتابه الملخص في الوقف والابتداء على أبي الفضل الرازي جمعا ودراسة

Al-Baqouli's Critiques in His Book "Al-Mulakhkhas fi Al-Waqf wa Al-Ibtida" on Abu Al-Fadl Al-Razi: Compilation and Study

د. عصام بن دخيل الله الحربي
الأستاذ المشارك بقسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين
جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية

١٤٤٧هـ = ٢٠٢٥م

Dr. Essam bin Dukhail Allah Al-Harbi
Associate Professor, Department of Quranic Readings,
College of Dawah and Fundamentals of Religion
Umm Al-Qura University - Kingdom of Saudi Arabia

تعقبات الباقولي في كتابه الملخص في الوقف والابتداء على أبي الفضل الرازي جمعا ودراسة

عصام بن دخيل الله الحربي
قسم القراءات بكلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية
الايميل الجامعي : edharbi@uqu.edu.sa

ملخص البحث:
يعنى هذا البحث بجمع ودراسة تعقبات الباقولي في كتابه الملخص في الوقف والابتداء على أبي الفضل الرازي، ويهدف إلى استقراء هذه التعقبات، ودراستها دراسة وافية، وعرضها على مذاهب علماء الوقف والابتداء، وقد سلكت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي.
جعلت البحث في ثلاثة مباحث، الأول: في ترجمة الإمامين الرازي والباقولي والتعريف بكتابيهما، والثاني: في منهج الباقولي النقدي لأبي الفضل الرازي، والثالث: في دراسة تعقبات الباقولي على أبي الفضل الرازي.
ومن أهم نتائج البحث:
بلغ عدد المسائل التي ناقشتها ودرستها في هذا البحث تسعة عشر مسألة تعقَّب فيها الباقولي – في كتابه المخلص– أبا الفضل الرازي.
تتلخص مقاصد الباقولي في التعقيب على أبي الفضل الرازي إلى خمسة مقاصد:
أن ينتقد عليه إيراده للوقف أصلا، أو عدم إيراده، أو عدم توجيه الوقف، أو خطؤه في التوجيه، أو عدم بيانه لوجه رفضه للوقف.
ويوصي الباحث بجمع المنقول عن الإمام أبي الفضل الرازي في الوقوف في كتاب واحد ودراسته،كما يوصي بجمع ودراسة ما انفرد الباقولي باعتباره وقفًا.
الكلمات المفتاحية: أبو الفضل الرازي، الباقولي، الملخص، جامع الوقوف، تعقبات.

Al-Baqouli's Critiques in His Book "Al-Mulakhkhas fi Al-Waqf wa Al-Ibtida" on Abu Al-Fadl Al-Razi: Compilation and Stud

.Essam bin Dukhail Allah Al-Harbi
Department of Quranic Readings, College of Dawah and Fundamentals of Religion
Umm Al-Qura University - Kingdom of Saudi Arabia
Emaile: edharbi@uqu.edu.sa

Abstract:
This research focuses on compiling and studying Al-Baqouli's critiques in his book Al-Mulakhkhas fi Al-Waqf wa Al-Ibtida on Abu Al-Fadl Al-Razi. The study aims to examine these critiques comprehensively, analyze them, and compare them with the views of scholars specializing in the science of waqf (pausing) and ibtida (resuming). The research adopts an inductive and analytical methodology.
The study is divided into three sections:
.١ A biography of the two scholars, Al-Razi and Al-Baqouli, along with an introduction to their respective works.
.٢ An analysis of Al-Baqouli's critical methodology regarding Abu Al-Fadl Al-Razi.
.٣ A detailed study of Al-Baqouli's critiques of Abu Al-Fadl Al-Razi.
Key Findings:
The research discusses and analyzes ١٩issues in which Al-Baqouli, in his book Al-Mulakhkhas, critiqued Abu Al-Fadl Al-Razi.
Al-Baqouli's critiques of Abu Al-Fadl Al-Razi can be summarized into five main objectives :
Criticizing Al-Razi for including certain waqf points.
Criticizing him for omitting certain waqf points.
Criticizing the lack of explanation for waqf points.
Highlighting errors in Al-Razi's explanations of waqf.
Criticizing the lack of clarity in Al-Razi's rejection of certain waqf points.
The researcher recommends compiling all the transmitted views of Imam Abu Al-Fadl Al-Razi on waqf into a single book for further study. Additionally, the researcher suggests collecting and studying the unique waqf points identified by Al-Baqouli.
Keywords: Abu Al-Fadl Al-Razi, Al-Baqouli, Al-Mulakhkhas, Jamia Al-Wuquf, Critiques

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلىٰ الله علىٰ نبيه الهادي الأمين، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم إلىٰ يوم الدين.

أما بعد، فما زال العلماء الماضون، علىٰ مَرِّ تاريخ الأمة، ينتقد بعضهم بعضًا، ويُعَقِّبُ بعضهم علىٰ بعض في المسائل الجليلة والدقيقة في جميع العلوم، وقد شَكَّلَ ذلك أحد أهم الأسباب التي أدت بالعلماء إلىٰ تحرير علومهم وتطويرها، والبلوغ بها مبلغ الكمال الذي نراه بها اليوم.

ومن العلوم التي جرت علىٰ هذه السنَّة بين العلماء علم الوقف والابتداء، فقد كان الأئمة والشيوخ ينتقدون بعضهم، ويرد بعضهم علىٰ بعض، حتىٰ استقر هذا العلم علىٰ ما هو مسطور في الكتب، ومقرر في المصاحف المنشورة في عصرنا الحاضر.

ومن أجمل التعقبات وأطرفها وأمتعها، مجموعة من الانتقادات وجهها الباقولي في كتابه الملخص في الوقف والابتداء إلىٰ أبي الفضل الرازي في كتابه جامع الوقوف، وقد بدا لي بعد مطالعتها واستقرائها: أنها تصلح لأن تكون بحثًا علميًا، فعزمت علىٰ ذلك، وجمعت هذه المواضع وتناولتها بالدراسة والتحليل.

والله أسأل أن يوفقني لإتمام هذا البحث علىٰ الوجه الأمثل المقبول، وأن يمن علي سبحانه بالرضىٰ والقبول.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- تعلقه بكتاب الله تعالى.

٢- كونه يدرس العلاقة بين كتابين من أمهات الكتب في علم الوقف والابتداء.

٣- أن الإمام الباقولي والإمام الرازي من أئمة علم الوقف والابتداء، فأقوالهم معتبرة عند العلماء المختصين بهذا العلم، ولا شك أن القيام بدراسة لما وقع بينهما من الخلاف فيما نص عليه آخرهما من الأهمية بمكان لا يخفى.

٤- يعتبر أنموذجا للدراسات النقدية الحاصلة بين أئمة العلم.

٥- أن هذا النوع من الدراسات لتراث الأئمة يفتح الباب أمام أهل التخصص إلى إمكانية التحرير والتحقيق في مسائل هذا العلم، وبدون أي دراسة لا يتم ذلك.

٦- حاجة الساحة العلمية إلى دراسة تحليلية، يكون فيها ما وقع فيه الخلاف من الوقوف بين الإمامين مادة لها.

٧- التعرف على مناهج العلماء النقدية في علم الوقف والابتداء، ومن أفضل النماذج لذلك هو الباقولي مع أبي الفضل الرازي.

أهداف البحث:

١- جمع المواضع التي تعقب فيها الباقولي أبا الفضل الرازي، ودراستها وتحليلها تحليلاً علميا.

٢- التعريف بأنموذج من مناهج العلماء في النقد والتعقيب في علم الوقف والابتداء.

٣- الوصول إلى تقويم علمي لموقف الباقولي، وهل أصاب في تعقباته أم لا؟

الدراسات السابقة:

بعد البحث في مظان البحوث العلمية في المكتبات والفهارس والشبكات العنكبوتية، وسؤال أهل الاختصاص، لم أقف على أي بحث يحمل نفس العنوان ولا قريبا منه.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس، على النحو الآتي:

المقدمة وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

المبحث الأول: التعريف بالإمامين أبي الفضل الرازي والباقولي، وبكتابيهما، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بأبي الفضل الرازي والباقولي.

المطلب الثاني: التعريف بكتابي جامع الوقوف والملخص في الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: منهج الباقولي النقدي لأبي الفضل الرازي.

المبحث الثالث: تعقبات الباقولي على الرازي، وفيه تسعة عشر تعقبا.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث:

١- سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك باستقراء المواضع التي تعقب فيها الباقولي أبا الفضل الرازي، ثم دراستها دراسة تحليلية.

٢- رتبت المواضع التي تعقب فيها الباقولي أبا الفضل الرازي حسب ترتيبها في المصحف الشريف.

٣- درست التعقبات وقارنتها مع أقوال أهل العلم من علماء الوقف وعلماء العربية.

٤- كتبت الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني وجعلتها بين قوسين مزهرين، مع تخريجها في صلب الكتاب بين معقوفين.

٥- التزمت الترتيب التاريخي في ترتيب المصادر حسب وفيات المؤلفين.

٦- لم أترجم للأعلام الواردين في البحث تجنبا للإطالة.

٧- اقتصرت على نقل كلام الباقولي من كتاب الملخص دون توثيق ما احتوى عليه من الأقوال والآراء التي نسبها إلى غيره، ولا ترجمة الأعلام الذين ذكرهم، كل ذلك تجنبا للإطالة.

المبحث الأول: التعريف بالإمامين: أبي الفضل الرازي والباقولي وبكتابيهما

المطلب الأول: التعريف بأبي الفضل الرازي والباقولي.

- **التعريف بأبي الفضل الرازي**[1]:

أولا: اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي الرازي.

ولد بمكة المكرمة سنة ٣٧١هـ.

نشأ في بيت فضل وعلم وفقه، فوالده كان من علماء الحديث، وهو أحمد بن الحسن بن بندار.

اشتهر برحلاته في الحديث والقراءات، فطاف الدنيا في عصره، واجتمع بأغلب علماء عصره، وأخذ عنهم، وقرأ عليهم القرآن.

ثانيا: شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

بسبب كثرة رحلات الإمام الرازي، وتطوافه البلدان وتفرغه لذلك؛ فقد كان له شيوخ كثير في شتى الفنون، أذكر منهم في القراءات:

١- علي بن داود بن عبد الله الداراني (ت ٤٠٢هـ)[2].

٢- الحسين بن عثمان المجاهدي (ت ٤٠٠هـ)[3].

٣- علي بن أحمد بن عمر، أبو الحسن الحمامي (ت ٤١٧هـ)[4].

٤- طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي (ت ٣٩٩هـ)[5].

---

(١) من مصادر ترجمته: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (٣٣٤)، تاريخ الإسلام (٤٨/١٠)، معرفة القراء الكبار (٤١٧/١)، غاية النهاية (٢٧٨/٢)، بغية الوعاة (٧٥/٢)

(٢) ترجمته في: معرفة القراء (٣٦٦/١)، غاية النهاية (٧٢٤/٢)

(٣) ترجمته في: معرفة القراء (٣٦٠/١)، غاية النهاية (٧٦١/١)

(٤) ترجمته في: معرفة القراء (٣٧٦/١)، غاية النهاية (٦٩٧/١)

(٥) ترجمته في: معرفة القراء (٣٦٩/١)، غاية النهاية (٢١٩/٢)

تلاميذه:

حظي الإمامُ الرازيُّ بتلاميذ كثر، منهم:

١- يوسف بن علي بن جبارة، أبو القاسم الهذلي (ت ٤٦٥هـ)[١].

٢- الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو علي الحداد (ت ٥١٥هـ)[٢].

٣- عبد الكريم بن عبد الصمد، أبو معشر الطبري (ت ٤٧٨هـ)[٣].

٤- إسماعيل بن الفضل بن أحمد السراج، المعروف بالإخشيذ (ت ٥٢٤هـ)[٤].

ثالثا: مؤلفاته:

١- جامع الوقوف، وسيتم التعريف به في المطلب الثاني.

٢- فضائل القرآن وتلاوته وخصائص تُلاته وحملته[٥].

٣- اللوامح في القراءة[٦].

٤- معاني الأحرف السبعة[٧].

رابعا: مكانته وثناء العلماء عليه:

حلّاه علماء التراجم والتاريخ بأعلى العبارات التي يوصف بها العلماء.

قال الذهبي:"المقرئ، أحد الأعلام، وشيخ الإسلام"[٨].

وقال ابن الجزري:"أبو الفضل الرازي العجلي، الإمام، المقرئ، شيخ الإسلام، الثقة، الورع، الكامل، مؤلف كتاب جامع الوقوف"[١].

---

(١) ترجمته في: معرفة القراء (٤٢٩/١)، غاية النهاية (١٧١/٤)

(٢) ترجمته في: معرفة القراء (٦٥٧/١)، غاية النهاية (٧٦١/١)

(٣) ترجمته في: معرفة القراء (٤٣٥/١)، غاية النهاية (٣٨٣/٢)

(٤) ترجمته في: تاريخ الإسلام (٣٩٧/١١)، غاية النهاية (٥٣٢/١).

(٥) طبعته دار البشائر الإسلامية، بتحقيق عامر حسن صبري، سنة ١٤١٥هـ.

(٦) وكتابه هذا مفقود، وقد نظمه الواسطي في "طوالع النجوم في موافق المرسوم"، وضمنه أبو حيان في تفسيره البحر المحيط.

(٧) طبعته دار النوادر بتحقيق حسن ضياء الدين عتر، سنة١٤٣٣هـ.

(٨) معرفة القراء (٤١٧/١)

قال أبو إسحاق الصريفيني:"المقرئ الجوال في طلب الحديث في الآفاق، ثقة فاضل إمام في القراءات"[٢].

وثناء العلماء عليه، وذكر إمامته في الدين والعلم شيء كثير، يمكن تتبعه في مظانه.

- **التعريف بالباقولي**[٣]:

اسمه ونسبه

هو نور الدين، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، الضرير، النحوي، الباقولي، الأصبهاني.

أما نسبته إلى النحوي: فلأنه كان إماما فيه.

وأما نسبته الباقولي: فلم أقف على من نصَّ على سبب نسبته، وفي المعاجم : هو نوع من الكؤوس[٤]، فلعله نسب إليه هو أو أسرته لسبب من الأسباب الملتبسة به.

والأصبهاني: نسبة إلى البلد أصبهان المعروف بإيران حاليا.

كان – رحمه الله – جامعا للعلوم، ولذلك ذكره بعض المترجمين مقروناً بلقب (جامع العلوم).

مولده ووفاته:

لم تسعفنا المصادر بذكرٍ صريحٍ لسنة ولادته، وقد اجتهد بعض الباحثين[٥] في محاولة تحديد سنة ولادته، فجعل احتمالاً بين حدين، من عام ٤٥٥هـ إلى عام ٤٦٥هـ، وهو تخمين لا دليل عليه، فأرى أن الأولى عدم النص عليه بشيء؛ لا تساع الاحتمالات وعدم الدليل أو القرينة عليه، فربما يكون قد عاش أربعين عاما، وربما يكون قد عاش تسعين عاما، ولتعيين أحد الاحتمالات في هذا المجال المتسع لا بد من دليل وقرينة.

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٧٨)

(٢) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (٣٣٧)

(٣) من مصادر ترجمته: معجم الأدباء (٤/١٧٣٦)، إنباه الرواة (٢/٢٤٧)، بغية الوعاة (٢/١٦٠)، كشف الظنون (٢/١٤٩٣)، الأعلام (٤/٢٧٩).

(٤) قال الصغاني:"والباقول: كوز لا عروة له" العباب الزاخر (١٣/٦٠) مادة (بقل)، وانظر: تاج العروس (٢٨/١٠١)

(٥) ذكر ذلك الدكتور محمد بن أحمد الدالي في تحقيقه لكتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (٢/٩٤٥)

وأما وفاته: فقد كانت سنة ٤٣٥هـ[١].

ثناء العلماء عليه:

نظرا لسعة معارف الباقولي، وإمامته، وتفننه في كثير من العلوم فقد أثنى عليه العلماء وأصحاب التراجم، ولقبوه بجامع العلوم[٢].

قال عنه الطبرسي:"هو واحد زماننا في هذا الفن"[٣].

ونقل ياقوت الحموي عن البيهقي قوله: "هو في النحو والإعراب كعبة لها أفاضل العصر سدنة، وللفضل بعد خفائه أسوة حسنة... ومن نظر في تصانيفه علم أنه لاحق سبق السابقين"[٤].

وقال القفطي عن تصانيفه:" ومن وقف عليها علم فضله"[٥].

ومع علمه وفضله إلا أنه كان حاد الطبع، شديدا على المخالف، ويظهر ذلك جليا في تعقُّباته وردوده على العلماء، كردوده على أبي الفضل الرازي في هذا الكتاب كما سيأتي معنا، أو في باقي مصنفاته، كقوله: "يا رازي مالك وكتاب الله"[٦]، وقوله:"ولكن هذا الرازي ليس له تمييز يميز به الصحيح من السقيم، ولو تتبعت كلامه في هذا التصنيف لم يخرج منه صحيح إلا النزر"[٧].

وكردوده على الفراء التي منها قوله:"خفيت عليه الخافية"[٨]، وقوله عن الفارسي:" ووقع لفارسهم هنا أيضا سوء التأمل في التلاوة على ما هو عادته"[٩].

مؤلفاته:

صنف جامع العلوم الكثير من المصنفات النافعة من أهمها:

---

(١) ينظر: كشف الظنون (١٤٩٣/٢)، هدية العارفين (٦٩٧/١)

(٢) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن (١٦٧/١٠)، إنباه الرواة (٢٤٧/٢)، البلغة (٢٠٧)

(٣) مجمع البيان (٢٥٦/٤)

(٤) معجم الأدباء (١٧٣٦/٤)

(٥) إنباه الرواة (٢٤٩/٢)

(٦) جواهر القرآن (٢٥/١)

(٧) كشف المشكلات (٤٠٥/١)

(٨) المصدر السابق (٨٩٥/٢)

(٩) المصدر السابق (٩٩٥/٢)

١- الملخص في الوقف والابتداء[١].

٢- جواهر القرآن ونتائج الصنعة[٢].

٣- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات[٣].

٤- شرح اللمع[٤].

٥- الإبانة في تفصيل ماءات القرآن[٥].

٦- الاستدراك على أبي علي[٦].

---

(١) حقق في رسالة علمية بقسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، للدكتور: عبد الرحمن بن مُحَمَّد مدخلي، عام ١٤٤٣هـ.

(٢) طبع بدار القلم بدمشق، بتحقيق: د. مُحَمَّد الدالي.

(٣) طبع في مجمع اللغة العربية بدمشق، بتحقيق: د. مُحَمَّد الدالي، وطبع أيضا في دار عمار بالأدرن، بتحقيق: د. عبد الرحمن السعدي.

(٤) طبع في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض، بتحقيق: د. إبراهيم أبو عباة.

(٥) طبع في وزارة الأوقاف في الكويت، بتحقيق: د. مُحَمَّد الدالي.

(٦) طبع بمكتبة البابطين المركزية للشعر العربي بالكويت، بتحقيق: د. مُحَمَّد الدالي.

المطلب الثاني: التعريف بكتابي جامع الوقوف والملخص في الوقف والابتداء:

أولا: التعريف بكتاب جامع الوقوف:

هو كتاب من تأليف الإمام أبي الفضل عبد الرحمن الرازي، يعد من أمهات الكتب في علم الوقف والابتداء، حيث اعتمد عليه جل من أتى بعده من المؤلفين فيه.

اعتمد فيه على مصنفات من تقدمه من السلف، مثل الإمام نافع، والأخفش، ونصير، وأبي العباس المعدل، وأبي الفضل الخزاعي، وغيرهم.

انفرد عن من سبقه ببعض الاصطلاحات في هذا العلم، وذلك مثل مصطلح (وقف المراقبة)، فهو أول من نبه عليه، ويسمى هذا الوقف بوقف التعانق أيضا.

اعتمد عليه كثير ممن جاؤوا بعده من المصنفين في علم الوقف والابتداء، وأكثرهم اعتمادا عليه – فيما وقفت عليه – الإمام الإخشيذ، تلميذ الرازي، حيث بلغ عدد الوقوف التي نقلها منه ألفا وخمسمائة موضع في كتابه منازل القرآن في الوقوف[١]، وممن اعتمد عليه جامع العلوم الباقولي، وإن كان لم يصرح باسمه إلا في القليل النادر عند إرادة التعقُّب عليه.

والكتاب مفقود حتى وقت كتابة هذا البحث.

ثانيا: التعريف بكتاب الملخص في الوقف والابتداء:

ورد الكتاب بأسماء عدة ربما تكون دالة على مسمى واحد، أولها: الملخص في الوقف والابتداء، والثاني: كتاب الوقف، والثالث: كتاب الاهتداء في الوقف والابتداء، ومع توافق النقل والإحالات التي أحال إليها المؤلف وتطابقها تماما، فإن ذلك يجعلنا نحكم بأن هذه الأسماء وإن تعددت فإنها لمسمى واحد[٢].

وهو كتاب ألفه الإمام الباقولي لبيان الوقوف القرآنية على ما تقتضيه الصناعة النحوية.

استفاد فيه من كتب من تقدمه مثل: كتاب سيبويه، وكتاب جامع الوقوف لأبي الفضل الرازي، وكتاب القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، وغيرها.

---

(١) ينظر: منازل القرآن في الوقوف (١٠٦٩).

(٢) ينظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء (١/ ٤٥٨) وما بعدها، الملخص في الوقف والابتداء (٥٨ – ٥٩).

اهتم فيه بالتعقيب على بعض العلماء الذين تقدموه في ذلك وخاصة أبا الفضل الرازي.

صدَّر كتابه بقواعد عامة فيما لا يجوز الوقف عليه، ثم أتبع ذلك بذكر الوقوف على حسب السور والآيات.

لم يكن ينبه غالبا إلى نوع الوقف من التمام والكفاية وغيرها، إلا أنه يصرح في بعض الأحيان بنوع الوقف كالتمام والكفاية والحسن، ووقف البيان والمراقبة.

وقد حقق الكتاب في رسالة علمية في قسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، حققه الدكتور: عبد الرحمن بن مُحَمَّد مدخلي سنة ١٤٤٣هـ.

المبحث الثاني: منهج الباقولي النقدي:

نظرا لاختلاف الناس في طبيعة الإدراك واختيار وجهات النظر في دلائل العلوم والمسائل، فإن النقد ضروري الوقوع بين أهل العلم في هذه الحالة، ولأهل العلم مناهج في ذلك، وهذه المناهج عادة ما تكون خاضعة لطبيعة العالم الناقد من حلم أو حدة أو لين أو شدة.

وإن الإمام الباقولي كان في نقده على منهج متبع عنده، إلا أن ما وصلنا من المسائل التي نقد فيها أبا الفضل الرازي لا تفي في اتخاذها منارة يعرف من خلالها منهجه في نقده إياه؛ لأن ما وقفت عليه من المسائل لا يتجاوز التسعة عشر، ولكن ذلك لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات على منهجه، يمكن أن ينتفع بها الباحث المتخصص.

الملاحظة الأولى: أنه مع اشتهار أبي الفضل الرازي في زمان الباقولي، وإمامته في العلوم، وخاصة علم الوقف والابتداء، إلا أن الباقولي لم يذكره إلا ناقدا له، وفي بعض الأحيان بأشد العبارات:

كقوله في الموضع الخامس عشر: "﴿مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] ، ﴿ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، ولا التفات إلى تعسف الرازي من إجازته ﴿تَلِينُ﴾ ".

وقوله في الموضع التاسع عشر: "ولولا أني أتجنب التطويل لأريتك غفلة هذا الرجل عن كتاب أبي إسحاق، كيف وقد أعلمتك سهوه".

وتارة بما يشبه التحامل: كما في الموضع الرابع عشر، حيث خصه بالتعقيب على عدم اعتبار الوقف على ﴿يَعْلَمُ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]، مع أن هذا الوقف لم يقل به أحد سوى الباقولي، ونص الجمهور على خلافه.

الملاحظة الثانية: يبدو لي أن من دوافع هذا النوع من النقد اللاذع والشديد اختلاف المدرستين النحويتين اللتين ينتميان إليهما، فالباقولي يفهم من كتاباته أنه بصري، ولعل أبا الفضل الرازي كان كوفي المذهب، وهذا الحط عن بعضهم مشهور، ويشهد لما ذكرته قول الباقولي:" ولا وجه

لما حكاه الرازي من أن قوله تعالى:﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ﴾ في قول بعضهم في تقدير: لتتبعوا، معطوف على قوله:﴿ لِنُنذِرَ ﴾ و ليتذكروا ولتتبعوا؛ لأنه متعسف ".

وكما هو مذكور في دراسة هذا الموضع، فإن كلام الرازي جار على مذهب الكوفيين، وحاكمه الباقولي إلى مذهب البصريين.

الملاحظة الثالثة: يلاحظ من خلال ألفاظ النقد التي تكلم بها الباقولي في حق أبي الفضل الرازي أنه كان حاد الطبع، شديدا على المخالفين له، كقوله في الموضع التاسع عشر:" ولولا أني أتجنب التطويل لأريتك غفلة هذا الرجل"، وكما في الأمثلة المذكورة في الملاحظتين السابقتين.

الملاحظة الرابعة: أن نقود الباقولي للرازي ترجع في مجملها بحسب الأمثلة التي وقفت عليها إلى أربعة أنواع:

١- أن ينتقد عليه إيراده للوقف أصلا، كما في الموضع الخامس عشر في الوقف على ﴿ تَلِينُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ نَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٢٣].

٢- أن ينتقد عليه عدم إيراده للوقف، كما في الموضع الثالث عشر، من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[فاطر:٣٢]

٣- أن ينتقد عليه عدم توجيه الوقف، كما في الموضع الأول في الوقف على كلمة ﴿ لَّا ذَلُولٌ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ ﴾ [البقرة: ٧١]، وكما في الموضع السابع في الوقف على ﴿ قَضَيْتَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ

﴿ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمَا ﴾ [المائدة: ٦٥].أن ينتقد عليه خطؤه في التوجيه، كما في الموضع الرابع عشر في الوقف على ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾[يس: ١٦].

٤- أن ينتقد عليه عدم بيانه لوجه رفضه للوقف، كما في الموضع الحادي عشر، فقد تعقبه في عدم تعليله إنكار الوقف على ﴿ بَلۡ فَعَلَهُۥ ﴾[الأنبياء: ٦٣].

المبحث الثالث: تعقبات الباقولي على الرازي

الموضع الأول: الوقف على ﴿ لَّا ذَلُولٌ ﴾ من قوله تعالى﴿ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ ﴾ [البقرة: ٧١]، قال الباقولي رحمه الله:"﴿ لَّا ذَلُولٌ ﴾ عن سهل[١]، وليس بالوجه؛ لأنه حينئذ يبتدئ بقوله: ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ فتثبت الإثارة، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ ﴾ إذا جاء بعد الإثبات لم يكن فيه واو، وكان ينبغي على قول سهل: تثير الأرض لا تسقي الحرث، لأنه يقال: يقوم عبد الله لا يقعد؛ لأن العرب تقول: زيد لا يقعد، ولا تقول: ولا يقعد، إلا في قولهم: لا يقوم زيد، وإن قدر سهل: أنه بقرة تثير الأرض لا ذلول، على التقديم لم يصير إليه؛ لأنا نجد عن ذلك مندوحة، ولم يوضح لك الرازي هذا الإيضاح"[٢].

والظاهر من كلام الباقولي هنا أنه تعقب على أبي الفضل الرازي في كونه أورد هذا الوقف دون أن يعلق عليه بشيء يبين ضعفه.

وعامة العلماء من المتقدمين قد قرروا أن الوقف على ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ ، ومنعوا أو ضعفوا الوقف على ﴿ لَّا ذَلُولٌ ﴾ كالفراء[٣] وابن سعدان[٤] وابن الأنباري[٥] والنحاس[٦] وغيرهم.

والحجة في ضعفه: أن المراد من المعنى نفي الإثارة، وأن البقرة لا تثير الأرض، وأن وجود الإثارة مقرون بالذل، فحيث ثبت الذل ثبتت الإثارة، وحيث انتفى انتفت.

وقد نص بعض علماء الوقف، أن الوقف على هذا الموضع كاف منهم: الإخشيذ[٧]، وزكريا

---

(١) يعني سهل بن مُحَمَّد، أبو حاتم السجستاني.

(٢) الملخص في الوقف والابتداء (١١١-١١٢)

(٣) نقله عنه ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء (٥٢١/١)، وقال الواحدي:"وقد أبطل الفراء وغيره من كبار النحويين هذا الوقف"، التفسير البسيط (٣٥/٣).

(٤) الوقف والابتداء في كتاب الله (١٢٩)

(٥) إيضاح الوقف والابتداء (٥٢١/١)

(٦) القطع والائتناف (٦٤/١)

(٧) منازل القرآن في الوقوف (١٢٤)

الأنصاري[١]، والأشموني[٢]، وهو وقف جائز عند الجعبري[٣].

والتزموا لذلك جواز إثبات الإثارة؛ لأن الإثارة عندهم منافية للذل، وأن البقرة الذلول لا تصدر منها الإثارة، فهي ليست ذلولا وأنها تثير الأرض.

ولعل هذا الذي جعل أبا الفضل الرازي يمتنع عن ذكر وجه الضعف في هذا الموضع، إلا أن عامة المفسرين يدل سياق كلامهم على نفي الإثارة والذل معا[٤].

الموضع الثاني: الوقف على: ﴿ بِكُفْرِهِمْ ﴾، ﴿ مُّؤْمِنِينَ ﴾، ﴿ صَٰدِقِينَ ﴾، ﴿ أَيْدِيهِمْ ﴾، ﴿ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾

قال الباقولي: "ولم يذكر الرازي ما ذكرناه من الأوقف الخمسة"[٥].

واضح أن تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي في كونه لم يذكر هذه الأوقف الخمسة التي هي موضع وقف، ولم يمنع الوقف عليها أحد من العلماء.

والظاهر أنه لايسلم من هذا التعقيب على أبي الفضل الرازي إلا موضعان اثنان هما: ﴿ بِكُفْرِهِمْ ﴾ و ﴿ أَيْدِيهِمْ ﴾ ؛ لأن الثلاثة الأخرى رؤوس آي، ومن خلال استقراء الأوقاف المنقولة عن الرازي[٦] يعلم أنه لم يكن ينبه عليها، أي رؤوس الآي، ولعل له مذهبا خاصا

---

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد (١٥)

(٢) منار الهدى (٤١)

(٣) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١٣٨)

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٧٧/٢)، تفسير القرطبي (١٨٩/٢)، البحر المحيط (٤١١/١-٤١٢)

(٥) الملخص في الوقف والابتداء (١١٦)

(٦) أكثر من نقل عن الرازي تلميذه الإخشيذ في كتابه منازل القرآن في الوقوف، فقد نقل عنه الوقف في أكثر من ألف وخمسمائة موضع، ينظر: منازل القرآن في الوقوف (١٠٦٩)

فيها، أو قاعدة تعمُّها ذكرها في كتابه المفقود.

والوقف على هذين الموضعين أعني: ﴿ بِكُفْرِهِمْ ﴾و ﴿ أَيْدِيهِمْ ﴾ متفق عليه عند العلماء[1].

الموضع الثالث: **الوقف على ﴿ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ من قوله تعالى:﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾** [البقرة:١٠١].

قال الباقولي: "وزعم الرازي أن قوله: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ وقف نافع، فإن صح ذلك فهو وقف بيان، أراد أن يبين لك أن قوله ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ مفعول ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ ﴾ وليس ببدل من ﴿ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ المنصوب بـ﴿ أُوتُواْ ﴾ "[2].

يفهم من قوله (إن صح) استبعاد وقوعه، أو تضعيف كونه وقفا، وقد نحا هذا المنحى بعض علماء الوقوف، فأنكروا اعتباره وقفاً، مثل الإمام السجاوندي حيث قال:"﴿ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ قد قيل- وليس بصحيح- لبيان أن ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ مفعول ﴿ نَبَذَ ﴾ لابدل ما قبله"[3].

وكأن السجاوندي يعقب على الباقولي في هذا، فإنه هو الذي ذكره كما تقدم.

ونظرا إلى ما تقتضيه الصناعة النحوية من اعتبار العامل والمعمول وأولوية ذكر أركان الجملة، فإن الأولى عدم اعتباره وقفاً، فلا حاجة لتوجيهه بالبيان المذكور، وعلى هذا عامة علماء الوقف.

فإن الوقف المذكور يفصل بين الفعل ومفعوله، وهما لازمان لتمام الجملة، وكذلك في الابتداء بـ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ عدم ذكره للفعل والفاعل، وهما ركنان للجملة لازمان لا تقوم إلا بهما.

---

(1) ينظر لمذاهب العلماء فيهما: المكتفى: ٢٤، الوقف والابتداء لابن الغزال (١/٢٦٣-٢٦٤)، منار الهدى (٤٤)

(2) الملخص في الوقف والابتداء (١١٨)

(3) علل الوقوف (١/٢٢١)

وقد انفرد الجعبري والأشموني بذكر هذا الوقف، ووصفوه بالكمال والجواز، لما رأيا فيه من عدم الفساد في المعنى(١).

وعدم فساد المعنى هذا هو الذي سوغ لهم عدم اعتبار اقتضاء الصناعة النحوية لازما.

الموضع الرابع: الوقف على ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤، ٢٤٠].

قال الباقولي:"﴿ أَزْوَاجًا ﴾ على قياس قول سيبويه، ويكون التقدير: فيما يتلى عليكم للذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا، فتستغني إذاً عن قول الأخفش من أن التقدير يتربصن بعدهم، بمن قوله غيره: فأزواجهم يتربصن، ولم يذكر الرازي، وذكر في الحرف الثاني: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ عن يعقوب، قال: لإضماره قبله ما يتم به، ولا فرق بينهما، ولا أدري لم أعرض عن الأول وليثبت الثاني"(٢).

تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي هنا: يتجه إلى أنه خص الموضع الثاني بالذكر دون الموضع الأول، ولا فرق بينهما في الحقيقة عنده.

وحجة الباقولي أنه لا فرق بينهما، فإذا جاز الوقف على الثاني جاز على الأول بالعكس.

وحجة من وقف في الثاني دون الأول، أن الموضع الأول لا حاجة للوقف فيه؛ نظرا لتعلق الكلام ببعضه، فإنَّ ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [٢٣٤] وصف لا يستقل بنفسه، بخلاف الموضع الثاني فإنه قد قرئ بالرفع في (وصِيَّةٌ) (٣) بعده، ومن إعراباتها أنها مبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوف(٤)، فهي من جملة أخرى منفصلة، فلذلك جاز الوقف عليها دون الأولى، وممن نص على الوقف

(١) ينظر: وصف الاهتداء (١٤٤)، منار الهدى (٤٥)

(٢) الملخص في الوقف والابتداء (١٣٧)

(٣) قرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص بنصب التاء، والباقون برفعها، ينظر: نشر القراءات العشر (٢٢٠٦/٤)

(٤) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي (٣٤١/٢)، الكشف لمكي (٢٩٩/١)

في الثاني دون الأول: السجاوندي[1] والأشموني[2].

فالأولى ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي من الفرق بين الموضعين؛ نظرا لما ذكر من الحجة.

هذا من حيث إثبات الفرق، وأما ما تقتضيه الصناعة النحوية وهو عدم الفصل بين المبتدأ وخبره فإنها تقتضي ترجيح قول الجمهور، وهو عدم اعتبار هذا الموضع وقفا أصلاً.

وقد انفرد الباقولي بتجويز الوقف في الموضعين، وقد علمت أن الحجة على خلاف ذلك.

وأما ما نقله عن سيبويه فهو إجراء لقاعدته وتخريج على مقياسها، وليس قولاً صريحا لسيبويه رحمه الله.

الموضع الخامس: الوقف على ﴿مِنكُمۡ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ [النساء:١٦].

قال الباقولي:" ﴿مِنكُمۡ﴾ على قول سيبويه؛ لأنه قال التقدير: وفيما يتلى عليكم والذان يأتيانها منكم، وهكذا مذهبه في قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: ٢]، في المواضع الثلاثة، ولم يذكر الرازي إلا الأخيرة"[3].

تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي في أنه لم يذكر هذا الموضع في الوقوف من كتابه، وفي كلام الباقولي إشكال؛ فإن الموضع المذكور في نَصِ كلام الباقولي وهو ﴿مِّنكُمۡ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ليس صحيحا البتة، وليس وقفا بإجماعهم، فإن المبتدأ لم يأخذ خبره، وإنما تتم الجملة بوجود أركانها المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل.

ولعل ذلك سهو أو خطأ لسبب ما، والصواب أن الوقف على ﴿مِّنكُمۡ﴾في الآية

---

(1) علل الوقوف (٣١٧/١)، والوقف عليه مطلق عنده.

(2) منار الهدى (٦١)، والوقف عليه حسن عنده.

(3) الملخص في الوقف والابتداء (١٧٢)

السابقة من قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾[النساء: ١٥].

وهذا الموضع قد ذكره أبو الفضل الرازي ،كما نقله عنه تلميذه الأخشيذ[١].

وقد ذكره غالب المؤلفين في الوقوف، وإنما اختلفوا في وصف نوعه، فمنهم من قال: هو كاف[٢]، ومنهم من قال: هو حسن[٣]، ومنهم من قال: هو جائز[٤]، وعلى كل فهو موضع وقف، بخلاف المذكور في كلام الباقولي فإنه ليس موضع وقف أصلا كما تقدم بيانه.

الموضع السادس: الوقف على ﴿عَلَيْكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

قال الباقولي:"قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، الوقف الجيد من هنا ﴿مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾[٢٤]، و ذكر الرازي أنه يقف على قوله:﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[٢٤] فيمن قرأ: ﴿وأَحَلَّ﴾ بالفتح دون ﴿وَأُحِلَّ﴾ بالضم معطوف على (حرم)، ولا فرق بين القراء عندي؛ لأن الفتح مسند إلى قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ فلفظ ﴿ٱللَّهِ﴾ عز وجل جاز، قيل فيسند إليه الفعل، وقد يقفون في أحشائها لبيان"[٥].

تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي هنا في تخصيصه الوقف على :﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ في حالة فتح همزة ﴿وأَحَلَّ﴾ دون حالة ضمها[٦]، واعترض عليه بأنه لا فرق بينهما.

وهذا هو الصواب؛ فإن جميع علماء الوقوف لا يفرقون بينهما في جواز الوقف؛ نظرا لأن

---

(١) منازل الوقوف (٢٤٨)

(٢) وهو قول زكريا الأنصاري في المقصد لتلخيص ما في المرشد (٢٧)

(٣) وهو قول ابن الغزال في الوقف والابتداء (٤٠٦/١)، والأشموني في منار الهدى (٩٧)

(٤) وهو قول السجاوندي في علل الوقوف (٤١٨/٢)

(٥) الملخص في الوقف والابتداء (١٧٣)

(٦) قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿وَأُحِلَّ﴾ بضم الهمزة وكسر الحاء، والباقون بفتحهما، ينظر: نشر القراءات العشر (٢٢٦٣/٤)

الجملة قد استوفت أركانها على كلا القراءتين.

وإنما خالفهم في ذلك الأشموني، ونص على عدم جواز الوقف مع ضم ﴿ وَأُحِلَّ ﴾، وهذا عجيب منه؛ فإن الوقف قبل الضم أولى من الوقف قبل الفتح كما نص عليه السجاوندي[١].

وقد وُقِفَ على جميع مقاطع الآية، مع الاختلاف في اختيار بعضها دون بعض جوازًا، كما اختلفوا في توصيف ذلك، وقد أشار الباقولي إلى كونهم يقفون على جميعها بقوله: "وقد يقفون في أحشائها".

وممن ذكر الوقوف على جميع مقاطع الآية: الخزاعي[٢]، وابن الغزال[٣] والأشموني[٤].

الموضع السابع: الوقف على ﴿ قَضَيْتَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ [النساء: ٦٥].

قال الباقولي: "﴿ مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ نافع، وهو وقف بيان، أراد أن يبين أن قوله: ﴿ وَيُسَلِّمُوا۟ ﴾ معطوف على قوله: ﴿ يُحَكِّمُوكَ ﴾ دون قوله: ﴿ لَا يَجِدُوا۟ ﴾ ، أي ليس هو داخلًا في النفي، ولم يذكر الرازي هذه العلة"[٥].

والتعقيب هنا على أبي الفضل الرازي في كونه ذكر هذا الوقف دون إبداء علته وتوجيهه.

وهذا الوقف قَلَّ من ذكره من علماء الوقوف في مصنفاتهم[٦]، ولا يمكن لأحد أن يمنعه على ما تقتضيه القواعد العلمية العامة في اعتبار الأوقاف.

ويمكن توجيهه بكونه وقفًا لبيان أن الفعل الذي بعد الوقف، وهو ﴿ وَيُسَلِّمُوا۟ ﴾ معطوف

---

(١) ينظر: علل الوقوف (٤٢٠/٢)

(٢) ينظر: الإبانة (٤٢٢/٢)

(٣) ينظر: الوقف والابتداء (٤٠٩/١-٤١٠)

(٤) منار الهدى (٩٨)

(٥) الملخص في الوقف والابتداء (١٨١)

(٦) نص عليه الأخشيذ في منازل القرآن (٢٥٨)

على الفعل الذي قبله وهو ﴿ يُحَكِّمُوكَ ﴾ ،كما ذكر ذلك الباقولي.

الموضع الثامن: الوقف على ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٢].

قال الباقولي: "﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾، ولا وجه لما حكاه الرازي من أن قوله تعالى:﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ﴾ في قول بعضهم في تقدير: لتتبعوا، معطوف على قوله:﴿ لِتُنذِرَ ﴾ و ليتذكروا ولتتبعوا؛ لأنه متعسف، لم نرهم حذفوا اللام الجازمة وحرف المضارعة، فإذا كان سيبويه حمل (أو يبك من بكى) و (محمَّدُ تفْد نفسك) على الضرورة، وليس فيه إلا حذف اللام؛ فحذف التابع اللام أبعد"[١].

تعقيب الباقولي هنا على أبي الفضل الرازي متجه نحو تعليله للوقف، والذي يترتب عليه تعيين الوقف بوصفه فيقال: تام أو حسن أو غير ذلك.

فأنكر عليه قوله بأن ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ﴾ معطوف على﴿ لِتُنذِرَ ﴾ ،واحتج بأن العرب لا تحذف حرف المضارعة وعلامة الجزم، وبأن حذف عامل الجزم فقط قد حكم عليه النحاة بأنه ضرورة، فكيف بحذفه مع حرف المضارعة.

وكلام أبي الفضل الرازي يتخرج على مذهب الكوفيين[٢] الذين يقولون بأن فعل الأمر اطرد عندهم فيه حذف حرف المضارعة، وعامل الجزم الذي هو اللام التي للتعليل.

وكلام الباقولي جار على مذهب البصريين[٣]، فلا أرى فائدة لرد كلام الرازي؛ لأنه جار على ما تقتضيه المدرسة الكوفية.

---

(١) الملخص في الوقف والابتداء (٢١٩)

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٢٧/١)

(٣) ينظر: المصدر السابق.

الموضع التاسع: الوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

قال الباقولي:"﴿ بَلَىٰ ﴾ وذلك فيمن نصب ﴿ أَن يَقُولُوا ﴾ بـ ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ على تقدير: قال الملائكة شهدنا بهذا العهد لئلا يقولوا، وكراهة أن يقولوا، فأما من نصب ﴿ أَن يَقُولُوا ﴾ بقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ لئلا يقولوا، أو كراهة أن يقولوا، فوقفه ﴿ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ هكذا عندي، وذكر الرازي: أن قوله: ﴿ أَن يَقُولُوا ﴾ متعلق بقوله: ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ لئلا يقولوا إلى آخر الآية، فقالت الذرية: ﴿ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ﴾ ، قال فعلى هذا يقف: ﴿ بَلَىٰ ﴾ ثم ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ ويراقبه، فأما إذا جعلت ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ من قول الملائكة دون الذرية وقفت ﴿ بَلَىٰ ﴾ لا محالة؛ لأن التقدير: قال الله للملائكة اشهدوا، فقالت الملائكة: ﴿ شَهِدْنَآ ﴾"[1].

والباقولي هنا يعقب على الرازي في مسألة دقيقة متعلقة بالعامل الذي تعلقت به ﴿ أَن يَقُولُوا ﴾ ، فهو يختار أن يكون ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ أو ﴿ أَخَذَ ﴾ ، وبالاعتبار الأول جواز الوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾، وبالاعتبار الثاني لا يجوز ذلك، ويكون الوقف على ﴿ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾.

ثم ذكر مذهب الرازي في هذا المتعلَّق وأنه: ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ ﴾، وعليه يجوز الوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾ وعلى ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ مع المراقبة.

وكأن فيه تعقيبا خفيا بتنبيه القارئ إلى التحقق من القول فيها من جهة العامل والتَّعلُّق، وذلك ما يفهم من قوله "عندي"، فأحال على الرازي دون تصريح بالموافقة أو المخالفة.

وعلى هذا جرى اختلاف علماء الوقف في الوقف على هذا الموضع، فكل وقف على موضع

([1]) الملخص في الوقف والابتداء (٢٣٣)

بحسب الاعتبارين المتقدمين[١] ، ومنهم من زاد اعتبارا ثالثا وهو أن تكون ﴿ شَهِدْنَآ ﴾من قول الله تبارك وتعالى، فيكون الوقف أيضا على ﴿ بَلَىٰ ﴾ثم ﴿ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [٢].

الموضع العاشر: الوقف على ﴿ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾[النحل: ١٠٦].

قال الباقولي:"﴿ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ دون قوله: ﴿ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ [١٠٥]؛ لأن قوله: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ ﴾ بدل، فلا يبتدأ به عن أبي إسحاق[٣]، وشهد بصحته فارسهم[٤]، ولم يذكر الرازي فيه شيئا"[٥].

تعقيب الباقولي على الرازي في هذا الموضع؛ لأنه ذكر هذا الوقف دون توجيه بنحو، أو تعليل بمعنى.

والباقولي يرى أن﴿ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ ليس وقفًا، ووجَّه ذلك بكون ﴿ مَن ﴾ بدلا منه.

والذي ذهب إليه جمهور علماء الوقف أن الوقف على ﴿ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ تام[٦]، وجعلوا ﴿ مَن ﴾ بعده مبتدأ؛ لأن المعنى تام لا يحتاج إلى شيء، زيادة على أنه رأس آية، والوقف على رؤوس الآي سنة عند جمهور العلماء[٧]، وذلك جائز على العموم، وتعتريه الأوصاف كلها.

---

(١) ينظر: المكتفى (٨٠ – ٨١)، الوقف والابتداء لابن الغزال (٢/٣٨-٣٩)، منار الهدى (١٥٣)

(٢) ينظر: المكتفى (٨٠ -٨١).

(٣) يقصد أبا إسحاق الزجاج.

(٤) يقصد أبا علي الفارسي.

(٥) الملخص في الوقف والابتداء (٢٩٦)

(٦) كالداني والعماني وابن الغزال، ينظر: المكتفى (١١٩)، المرشد للعماني (٣٣٣)، الوقف والابتداء لابن الغزال (٢/٢٣٢)

(٧) ينظر: شعب الإيمان: (٤/١٧٥) ، المكتفى (١١) البرهان في علوم القرآن (١/٣٥٠)، النشر (٢/٧٤٦ -٧٤٧).

ولعل هذا ما دفع أبا الفضل الرازي إلى عدم ذكر التعليل؛ أي لأنه رأس آية، أو أن هذا النوع من التعليل تكرر معه كثيرا في كتابه، أو لوضوح الأمر من حيث تمام المعنى وعدم المحظور.

الموضع الحادي عشر: الوقف على ﴿ فَعَلَهُۥ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣].

قال الباقولي:"وقيل ﴿ فَعَلَهُۥ ﴾ ليس بشيء؛ لأنه الفعل بلا فاعل، فإن زعم التقدير: بل فَعلَه من فَعلَه، فهذا حذف الفاعل، والفاعل لا يحذف عندنا، وعند الكسائي حيث جوز حذف الفاعل في نحو (ضربني وضربت قومك) لم يجز ها هنا؛ لأنه لا فائدة في قول القائل: فَعلَه من فَعلَه؛ لأن فَعل يدل على فاعل...ولم يذكر الرازي هذا وإنما ذكر قبح الوقف"[(١)].

وجه تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي هنا: أنه قَبَّح الوقف دون تعليل واحتجاج لذلك، وكأن الباقولي رأى الحاجة شديدة لذكر الأدلة على المنع من هذا الوقف.

وهذا الوقف قبيح من قواعد اللغة العربية؛ إذ لا رخصة في حذف الفاعل في هذا المقام، كما نص على ذلك الباقولي وغيره.

وكثير من علماء الوقف جعله وقفا[(٢)]، وقدَّروا الفاعل، وحجتهم في ذلك النكتة المعنوية التي يحصل بها تنزيه إبراهيم عليه السلام عن الكذب في نسبة الفعل إلى كبيرهم كذبا محضا.

ولكن يرد عليهم إثبات ذلك في حديث كذبات سيدنا إبراهيم الثلاث، وأنها ليست من الكذب المذموم، حيث قال النبي ﷺ:"لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات، ثنتين في ذات الله، قوله: إني سقيم، وقوله: بل فعله كبيرهم هذا، وواحدة في شأن سارة"[(٣)]، وأيضا أنه يحتمل أن يقول ذلك هازئا بهم، أو غيرها من مجاري الكلام واحتمالاته السائغة شرعا وعرفا.

---

(١) الملخص في الوقف والابتداء (٣٢٩)

(٢) ينظر: الإبانة (٧٣٤/٢)، ابن الغزال (٣٢٠/٢)، منازل القرآن (٦١٠)، وصف الاهتدا (٤٣١)، منار الهدى (٢٥٠)

(٣) أخرجه البخاري برقم (٣٣٥٨)، ومسلم برقم (٢٣٧١) واللفظ له.

الموضع الثاني عشر: الوقف على ﴿ءَايَةٌ﴾من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ [سبأ:١٥].

قال الباقولي:"﴿ءَايَةٌ﴾فيمن رفع ﴿جَنَّتَانِ﴾ بإضمار (هما)، دون البدل من﴿ءَايَةٌ﴾، ﴿لَهُ﴾.

وزعم الرازي ﴿وَشِمَالٍ﴾"[1].

عقب عليه لأنه لم يذكر الوقف على﴿ءَايَةٌ﴾، وذكر أن الوقف في الآية على ﴿وَشِمَالٍ﴾.

ولعل أبا الفضل الرازي لم يذكر الوقف على ﴿ءَايَةٌ﴾؛ لأنه كان يعرب ﴿جَنَّتَانِ﴾ على البدلية، فلم ير جواز الابتداء بها، وذلك أقيس من حيث إن عدم التقدير أولى من التقدير.

وكلا الموضعين نص عليه علماء الوقوف، وذكروا توجيه ذلك، فمن وقف على ﴿ءَايَةٌ﴾ جعل ﴿جَنَّتَانِ﴾ خبر مبتدأ أو مبتدأ، ومن لم يقف إلى ﴿وَشِمَالٍ﴾؛ فلأنه اعتبر ﴿جَنَّتَانِ﴾ بدلا من ﴿ءَايَةٌ﴾[2].

ولعل عدم استقباح أبي الفضل الرازي لهذا الوقف دليل على اعتبار الخلاف فيه، وإنما اختار عدم الوقف لما تقدم التنبيه عليه.

---

(1) الملخص (٤٠٨)

(2) ينظر: القطع والائتناف (٥٦٠/٢)، الإبانة (٨٥٧/٢)، علل الوقوف (٨٢٨/٣)، وصف الاهتداء (٤٧٨)، منار الهدى (٣١٣)

الموضع الثالث عشر: الوقف على ﴿ مِنۡ عِبَادِنَا ﴾ و﴿ لِّنَفۡسِهِۦ ﴾ و ﴿ مُّقۡتَصِدٌ ﴾ و ﴿ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ **من قوله تعالى:** ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣٢].

قال الباقولي: "﴿ مِنۡ عِبَادِنَا ﴾ ﴿ لِّنَفۡسِهِۦ ﴾ ﴿ مُّقۡتَصِدٞ ﴾ ﴿ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾، ولا يلتفت إلى تطويل الرازي، فإنَّ كل قسمة مبتدأ وخبر، أعني قوله تعالى: ﴿ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ ﴾، وقوله: ﴿ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ ﴾، وقوله: ﴿ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ ﴾، فليس بحال ولا وصف لما قبله ولا صلة ولا تفسير لمكان التاء، إنما هو تفصيل لقوله: ﴿ مِنۡ عِبَادِنَا ﴾ ، ولولا التطويل لأريناك مقعد الضُّرباء من العيوب[(١)]"[(٢)].

الظاهر أن الباقولي يعقب على أبي الفضل الرازيَ في عدم اعتباره هذه المواضع أوقافا، وتطويله بالاحتجاج لهذا المسلك.

وكأن أبا الفضل الرازي رأى أن هذه الجملة يرتبط بعضها ببعض في المعنى وتمام الفائدة، وأن ذلك لا يستقيم إلا بعدم القطع بينها في الوقف.

ومع ذلك فإن هذه الأوقاف مما أجمع المصنفون على عدم تقبيح شيء منها أو إنكارها[(٣)]، فإن تمام الجمل والفائدة ظاهر من جهة ما تقتضيه الصناعة النحوية، وهي مناط الاحتجاج في علم الوقوف.

---

(١) هكذا في النص المحقق، والصواب: العيُّوق، وهذا الكلام مقتبس من قول أبي ذؤيب الهذلي:

فوردن والعَيُّوقُ مقعدُ رابئِ الـ ضُّرباءِ خَلْفَ النَّجم لا يتتلَّع

ويريد به أنه خبير بدسائسه وما ينطوي عليه كلامه.

والعيُّوق : كوكب، والضُّرباء: جمع ضريب، وهو في الأصل الذي يتولى ضرب القداح، والضرباء هو سابقهم إلى الاطلاع على القداح ليخبرهم بذلك، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٢٩/٨)، لسان العرب (٤٢٦/١).

(٢) الملخص (٤١٢)

(٣) نص الأخشيد والأشموني على الوقوف في المواضع الأربعة، ينظر: مناز القرآن في الوقوف (٧٨)، منار الهدى (٣١٦)

الموضع الرابع عشر: الوقف على ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ [يس:١٦].

قال الباقولي: "وقوله ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ ﴾ وقفه ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ ؛ لأن قوله: ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾ ليس مفعول ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ ، وليس كسرها لأجل اللام، إنما قالوا إن الكفرة لما قالوا: ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾ [١٥]، قالوا: لم بعثتم إلينا وأنتم بشر مثلنا، قالوا: ربنا يعلم لم بعثنا إليكم، والمفعول هذا المضمر لم يذكره الرازي، وظَنَّ أن ﴿ إِنَّآ ﴾ مفعول ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ "[(١)].

تعقب الباقولي الرازي في هذا الموضع في كونه لم يعتبر ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ في الآية وقفا، وقال إنما لم يعتبره وقفا؛ لأنه ظن أن الجملة بعده هي المفعول به، ولا شك أنه بهذا الاعتبار ليس موضع وقف.

ورأى الباقولي أن الصواب اعتبارها وقفا مع تقدير المفعول به، ولأن الجملة المذكورة لو كانت مفعولا به لفتحت همزة إن كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ١٩٤] و ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ ﴾[البقرة: ٢٠٣].

فإن لم تكن الجملة مفعولا به أصبحت أجنبية عن جملة ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ ، فهنا يصح الوقف على ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ ، وتكون الجملة بعده ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ولم ينص أحد من علماء الوقوف القرآنية على هذا الوقف غير الباقولي رحمه الله.

والصواب: هو ما عليه الجمهور وأبو الفضل الرازي بعدم اعتبار ﴿ يَعۡلَمُ ﴾ وقفا في هذه الآية؛ لأن في ذلك سيرا على الأصل، والجملة تامة ولا حاجة إلى التقدير الذي أتى به

(١) الملخص (٤١٥)

الباقولي، ولا إشكال يخشى من الإعراب الذي يقتضيه الأصل.

الموضع الخامس عشر: الوقف على ﴿ تَلِينُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ ﴾ [الزمر: ٢٣].

قال الباقولي: "﴿ مَّثَانِيَ ﴾ ، ﴿ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾، ولا التفات إلى تعسف الرازي من إجازته ﴿ تَلِينُ ﴾ "[1].

تعقيب الباقولي هنا على أبي الفضل الرازي في تجويزه الوقف على ﴿ تَلِينُ ﴾، ولم يبين الباقولي حجة الرازي ولا دليله في هذا الوقف.

والإخشيذ ذكر أن الرازي يقف على ﴿ تَلِينُ جُلُودُهُمْ ﴾ ، وهذا يقوي احتمال خطأ الباقولي في النقل عن الرازي.

ثم يمكن أن يقال على احتمال صحة ما ذكره الباقولي: إن الرازي رأى الوقف في هذا الموضع ﴿ تَلِينُ ﴾ تصورا منه أن الاقشعرار واللين معنيان منفصلان، فبين أن الجلود تقشعر ثم تلين، وأن كلا الفعلين راجع إلى الجلود، بدليل العطف بـ (ثم) فإنها توحي بأنهما متتابعان على شيء واحد.

وظاهر أن الباقولي أنكر ذلك وأباه؛ لأن في ذلك تفريغ جلودهم وقلوبهم عن العامل، فنضطر إلى التقدير، وذلك لا يليق بالقرآن، وليس من حاجة داعية إليه.

وهذا ما ذهب إليه جمهور المفسرين[2].

([1]) الملخص في الوقف والابتداء (٤٣٤)

([2]) ينظر: تفسير الطبري (١٩٢/٢- ١٩٣)، تفسير القرطبي (٢٦٨/١٨)، البحر المحيط (٣٢٩/١٨)

الموضع السادس عشر: الوقف على ﴿ سَوَآءً ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[الجاثية: ٢١].

قال الباقولي: "﴿ سَوَآءً ﴾ عن ابن عيسى وغلّطه النحاس، والأقوى إذ لا يرافع لقولهم: ﴿ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ ، وحكاه الرازي ولم يتكلم فيه، ولعله أضمر: ما يرافع (﴿ مَّحْيَاهُمْ ﴾، والتقدير: محياهم ومماتهم بلا طائل، فحذف لقوله: ﴿ سَوَآءً ﴾ "[١].

تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي في هذا الموضع؛ لأنه ذكر الوقف المذكور دون أن يتكلم عليه بشيء، فكان من اللازم عليه أن يبين وجهه، وأن يجيب على إشكاله.

وقد ذكر هذا الوقف كثير من المؤلفين في علم الوقوف، منهم أبو جعفر النحاس وابن خالويه والخزاعي والأخشيذ[٢].

والأوجه هو الوقف على ﴿ وَمَمَاتُهُمْ ﴾؛ لأنه أسلم من التقدير، ولا يتأثر المعنى به، بخلاف الوقف على ﴿ سَوَآءً ﴾ ويبقى ﴿ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾مبتدأ بلا خبر، فيضطر المتخذ لهذا الوقف أن يقدّر، ولا ضرورة تدعو إلى هذا الفعل، فالمعنى سليم في الوقف المشهور، فلا داعي لمخالفته.

الموضع السابع عشر: الوقع في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ

---

(١) الملخص في الوقف والابتداء (٤٦٤)

(٢) ينظر: القطع والائتناف (٦٥٦/٢) ، إعراب القراءات السبع وعللها (٣١٤/٢)، الإبانة (٩٥٣/٣-٩٥٤) ، منازل القرآن (٨٩٢)

﴿ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ ﴾[الأحقاف:١٧-١٨].

قال الباقولي:"﴿ وَٱلَّذِى قَالَ ﴾ زعم الرازي أنه مبتدأ، وليس خبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ؛ لأن ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ جمع، ولا يكون خبر المبتدأ المفرد.

قال: قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ جواب قولهم: ائتوا بآبائنا، أي: أحيوا لنا قصيًّا وفلانًا وفلانًا، وقال الله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ فِىٓ أُمَمٍ ﴾.

ونسي الرازي قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: ١٧]، ثم قال: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ ﴾، وقال: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٣]، ثم قال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ، ونسي قول الأشهب بن رميلة:

إن الذي حانت بفَلْجٍ دماؤُهم ... هُمُ القومُ كُلُّ القَوم يا أمَّ خالد

فـ ﴿ وَٱلَّذِى ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ، والوقف على ﴿ وَٱلۡإِنسِ ﴾.

وإن أضمرت خبر ﴿ وَٱلَّذِى ﴾ على تقدير: ما يتلى عليكم قصة الذي قال لوالديه، كما قَدَّر هو في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨]، و ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾ [النور: ٢]، إنه في تقدير: وفيما يتلى عليكم هذا وقصة هذا"[1].

تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي هنا في كونه منع أن تكون ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ خبرا لـ ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ ﴾ ، ويترتب عليه اختلافهم في الوقف.

وكأن أبا الفضل الرازي أنكر أن تكون ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ خبرا لـ﴿ وَٱلَّذِى ﴾، لعدم التطابق بينهما، فإن ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ اسم جمع مبهم، و﴿ وَٱلَّذِى ﴾ للمفرد، فاحتج عليه الباقولي بما

(1) الملخص (٤٦٦-٤٦٨)

ذكر من الشواهد.

ومن أعرب هذا الإعراب الذي ذهب إليه الباقولي لم يجز له الوقف إلى ﴿ وَٱلْإِنسِ ﴾ أو ﴿ خَٰسِرِينَ ﴾ ؛ لأن الوقف قبل ذلك يوقع في الفصل بين المبتدأ وخبره.

ومن لم يقل بذلك الإعراب جاز له الوقف في أثناء الآية كلما تم المعنى، وعليه جمهور علماء الوقوف في مصنفاتهم على اختلاف اختياراتهم في ذلك.

فقد ذكروا الوقف على ﴿ يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ ﴾ و ﴿ ءَامِنَّ ﴾ و ﴿ حَقٌّ ﴾ و ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ و ﴿ وَٱلْإِنسِ ﴾ ﴿ خَٰسِرِينَ ﴾ [(١)].

الموضع الثامن عشر: **الوقف على** ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾، **من قوله تعالى:** ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾ [الطلاق: ١٠].

قال الباقولي:" ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ ذكره الرازي، وذكر أيضا أن قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾، وهذا ضعيف؛ إذ لم ينقل إليهم، ويكون من باب (أنا الذين عرفتموني)، قال أبو عثمان[(٢)]: ولولا أنه مسموع لرددته لضعفه"[(٣)].

تعقب الباقولي على أبي الفضل الرازي في قوله: بأن ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴾ لضعفه من جهة القياس؛ لأن المبتدأ غائب، والضمير الذي يرجع إليه مخاطب، وفي هذا عدم التطابق وهو شرط في سلامة الجملة.

والخلاصة: أن في ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ إعرابين[(٤)]، الأول: الذي عليه الجمهور: أنها بدل من ﴿

---

(١) ينظر مع ملاحظة اختلافهم في اعتبار هذه الأوقاف: القطع والائتناف (٦٦٠/٢)، الإبانة (٩٥٨/٣)، الوقف والابتداء لابن الغزال (١٧٥/٣-١٧٦)

(٢) يقصد أبا عثمان المازني.

(٣) الملخص (٥٢٩)

(٤) ينظر: الوقف والابتداء لابن الغزال (٢٩٢/٣-٢٩٣)، الاقتداء (٣٣٣/٤-٣٣٤)، منار الهدى (٣٩٦).

﴿ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ أو وصف له، فيوقف عليها، أو على ﴿ ذِكۡرًا ﴾.

والثاني: أن تعرب ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿ قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرًا ﴾ ، وعلى هذا الإعراب يوقف على ﴿ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ ، وهذا الإعراب الثاني ضعيف؛ لعدم التطابق بين المبتدأ والخبر، فإن المبتدأ للغائب والخبر للمخاطب، والتطابق شرط في سلامة الجملة.

وظاهر أن أبا الفضل الرازي يقول بقول الجمهور، وإنما ذكر المذهب الآخر إما لوجود القائل به، أو من باب التجويز لا غير.

الموضع التاسع عشر: الوقف على ﴿ إِرَمَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ﴾ [الفجر:٦-٧].

قال الباقولي: "وهذا التطويل الذي تراه عن صاحب التصنيف في قوله ﴿ إِرَمَ ﴾ ، إنما هو ليبيّن أن ﴿ إِرَمَ ﴾ لقب (كزيدُ بطّةَ)، ولولا أني أتجنب التطويل لأريتك غفلة هذا الرجل عن كتَاب أبي إسحاق، كيف وقد أعلمتك سهوه..."[1].

تعقيب الباقولي على أبي الفضل الرازي في أنه جعل ﴿ إِرَمَ ﴾ وقفا واحتج له.

وواضح أن هذا الموضع ليس موضع وقف على ما تقتضيه الصناعة النحوية، ولكن للعلماء في وقف البيان مسلك خاص، أجازوا بمقتضاه الوقف على كثير من المواضع التي لا تعتبر وقفا من جهة النحو، وذلك لحاجتهم إلى البيان ورفع الإشكال عن العبارة.

والبيان هنا متجه إلى كون ﴿ إِرَمَ ﴾ مضافًا إليه، من إضافة الاسم إلى اللقب كـ(زيدُ بطّةَ)، فكأن الرازي يقول إن من أضاف ﴿ إِرَمَ ﴾ إلى (عاد)، جاز له الوقف على ﴿ إِرَمَ ﴾ ؛ لبيان التلازم الواقع بينهما.

والذي عليه الجمهور هو عدم الأخذ بهذه الأوقاف البيانية؛ إما لأنها تقع مخالفة غالبا

(1) الملخص ٥٥٩.

للمشهور من الأوقاف، كرؤوس الآي، أو أنها لا موجب لها نحويا، أو أنها تخالف بعض القواعد النحوية.

والوقف في هذا الموضع غير سائغ؛ لأن القراءة الموافقة له هي القراءة بالإضافة هكذا (بعاد إرم)، وهي قراءة شاذة[١]، وهذا كاف في رفض هذا الوقف.

قال أبو جعفر النحاس: "الوقف على بعاد ﴿ إِرَمَ ﴾ خطأ على مذهب أهل التأويل وأهل العربية...لأنه لا يجوز الابتداء بمخفوض"[٢].

(١) وهي قراءة الحسن البصري، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١٣٧/٥)، شواذ القرآن واختلاف المصاحف (٩٠٣/٢)، الوقف والابتداء لابن الغزال (٣٧٩/٣).

(٢) القطع والائتناف (٨٠٣/٢)، وينظر: المكتفى (٢٥٣).

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث، أذكر أهم النتائج التي وقفت عليها:

١- يبلغ عدد المسائل التي ناقشتها ودرستها في هذا البحث تسعة عشر مسألة تعقَّب فيها الباقولي – في كتابه المخلص– أبا الفضل الرازي.

٢- أن الباقولي قد أهمل أغلب الوقوف في كتاب جامع الوقوف لأبي الفضل الرازي، ولم يذكره إلا عند النقد أو رد قوله.

٣- يتضح من خلال البحث تحامل الباقولي على أبي الفضل الرازي في كثير من المواضع، حيث خصه بالنقد دون غيره من الأئمة في بعض الأوقاف التي عليها جمهور العلماء، كما انتقده بأشد العبارات، ولم يورد أقواله إلا حال التعقيب والرد.

٤- تتلخص مقاصد الباقولي في التعقيب على أبي الفضل الرازي إلى خمسة مقاصد:

- أن ينتقد عليه إيراده للوقف أصلا، كما في الموضع الخامس عشر.
- أن ينتقد عليه في عدم إيراده للوقف، كما في الموضع الثالث عشر.
- أن ينتقد عليه عدم توجيه الوقف، كما في الموضع الأول.
- أن ينتقد عليه خطؤه في التوجيه، كما في الموضع الرابع عشر.
- أن ينتقد عليه عدم بيانه لوجه رفضه للوقف، كما في الموضع الحادي عشر.

التوصيات:

١- أوصي الباحثين بجمع المنقول عن الإمام أبي الفضل الرازي في الوقوف في كتاب واحد ودراسته.

٢- أوصي باستقراء تعقبات الباقولي على الأئمة كالفراء وغيره، من خلال كتبه وخاصة كتاب الملخص في الوقف والابتداء.

٣- أوصي بجمع ودراسة ما انفرد الباقولي باعتباره وقفا.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين

فهرس المصادر والمراجع

١- الإبانة في الوقف والابتداء، مُحَمَّد بن جعفر، أبو الفضل الخزاعي (ت: ٤٠٨هـ)، تحقيق: سماح بنت مُحَمَّد القرشي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م.

٢- إعراب القراءات السبع وعللها، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣- الأعلام، خير الدين بن محمود، الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ م.

٤- الاقتداء في الوقف والابتداء، عبد الله بن مُحَمَّد النكزاوي (ت: ٦٨٣هـ)، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، دار اللؤلؤة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن مُحَمَّد الأنصاري، أبو البركات، الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧- إيضاح الوقف والابتداء، مُحَمَّد بن القاسم، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٨- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان مُحَمَّد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي مُحَمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٩- البرهان في علوم القرآن، مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان.

١١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٢- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ،أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥)، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٤٢٢هـ.

١٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

١٤- التفسير البسيط، علي بن أحمد بن مُحَمَّد الواحدي، (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بن عبد العزيز الخضيري، العبيكان للتعليم، الطبعة: الثانية، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

١٥- تفسير الطبري، مُحَمَّد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٦- تفسير القرطبي، مُحَمَّد بن أحمد، أبو عبد الله القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٧- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، مُحَمَّد بن عبد الغني، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٨- جواهر القرآن ونتائج الصنعة، نور الدين علي بن الحسين الباقولي، الملقب بجامع العلوم النحوي، (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: مُحَمَّد الدالي، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

١٩- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٢٠- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٨٥هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢١- شواذ القرآن واختلاف المصاحف، مُحَمَّد بن أبي نصر الكرماني (ت: بعد ٥٦٠هـ)، تحقيق: الموافي البيلي، المكتبة العصرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٢٢- صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩.

٢٣- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٤- العباب الزاخر واللباب الفاخر، مُحَمَّد بن الحسن الصاغاني، تحقيق: فير مُحَمَّد حسن المخدومي، مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.

٢٥- علل الوقوف، مُحَمَّد بن طيفور السجاوندي، (ت: ٥٦٠هـ)، تحقيق: مُحَمَّد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٦- غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الدراية، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: عمرو بن عبد الله، دار اللؤلؤة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

٢٧- القطع والائتناف، أحمد بن مُحَمَّد بن إسمعايل، أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، الطبعة: الأولى، ١٩٤١م.

٢٩- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن والقراءات، نور الدين علي بن الحسين الباقولي، الملقب بجامع العلوم النحوي، (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: عبد القادر السعدي، دار عمار، الأدرن، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.

٣٠- الكشف عن عن وجوه القراءات وعللها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣١- لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٢- مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٣- المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: مختار أحمد غضنفر، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٤- المرشد في الوقف والابتداء، الحسن بن علي العماني، تحقيق: مُحَمَّد بن حمود الأزوري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.

٣٥- معجم الأدباء، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت: ٦٢٦)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٦- معجم مصنفات الوقف والابتداء، مُحَمَّد توفيق حديد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

٣٧- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٨- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري، (ت: ٩٢٦هـ)، دار المصحف، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٩- المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد، أبو عمر الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الأردن، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ ت ٢٠٠٧م.

٤٠- الملخص في الوقف والابتداء، نور الدين علي بن الحسين الباقولي، الملقب بجامع العلوم النحوي، (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد مدخلي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.

٤١- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الأشموني (ت: نحو ١١٠٠هـ)، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٢- منازل القرآن في الوقوف، إسماعيل بن الفضل الأصبهاني، المعروف بالأخشيذ (ت: ٥٢٤هـ)، تحقيق: هويدا أبو بكر الخطيب، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٩هـ .

٤٣- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، إبراهيم بن مُحَمَّد بن الأزهر الصريفيني (ت: ٦٤١هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٤- نشر القراءات العشر، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار الغوثاني، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ ت ٢٠١٨م.

٤٥- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن مُحَمَّد أمين البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٦- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، إبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: نواف بن معيض الحارثي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.

٤٧- الوقف والابتداء في كتاب الله، أبو جعفر مُحَمَّد بن سعدان النحوي (ت: ٢٣١هـ)، تحقيق: أبو بشر مُحَمَّد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٨- الوقف والابتداء، علي بن أحمد بن مُحَمَّد بن الغزال النيسابوري (ت: ٦١٥هـ)، تحقيق: طاهر مُحَمَّد الهمس، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.